E

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/STAT/1995/18
19 October 1995
ORIGINAL: ARABIC

LIBRARY ... SECTION

الامم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير عن المهمة الاستشارية إلى
الجهاز المركزي للإحصاء
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية

خلال الفترة
من ٣ إلى ١١ آب / أغسطس ١٩٩٥

إعداد

قطب عبد اللطيف سالم

المستشار الإقليمي للحسابات القومية و الإحصاءات الاقتصادية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي و لا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

95-0499

محتويات التقرير

الموضوع	الصفحة
١- طلب المهمة	١
٢- مدة المهمة	١
٣- الغرض من المهمة	١
٤- تنفيذ المهمة	١
أولا : الحسابات القومية	
أ - ميزان المدفوعات في ظل تعدد أسعار الصرف	١
ب- إصدار نشرة مستقلة للحسابات القومية	٦
ثانيا : الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين	٧
أ - أهميته	٧
ب- سلة الرقم القياسي	٧
ج - إعداد الأوزان الترجيحية	٩
د - إختيار فترة الأساس	١٠
هـ - جمع الأسعار وتحديد المصادر الإحصائية	١٠
و - تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بأساس متحرك	١١
ز - معالجة الموسمية وإختفاء بعض السلع	١٣
ح - نشر الأرقام القياسية	١٦
ثالثا : الأرقام القياسية لأسعار الجملة	١٧
رابعا : برنامج المقارنات الدولية	١٧
خامسا: الندوات الوطنية المقترحة	١٨
١- ندوة مسح نفقات ودخل الأسر	١٨
٢- ندوة مسح القوى العاملة	١٩

١- **طلب المهمة:**

تمت المهمة بناءا على دعوة من الجهاز المركزي للإحصاء- بالجمهورية اليمنية من خلال مكتب الأمم المتحدة الإنمائي بصنعاء

٢- **مدة المهمة:**

تمت المهمة لمدة أسبوع خلال الفترة من ٣-١٩٩٥/٨/١١

٣- **الغرض من المهمة:**

تحدد الغرض من المهمة كما جاء في كتاب الدعوة وكما تم مناقشته مع السيد/ عبد ربه جرادة رئيس الجهاز المركزي للإحصاء والسيد / يحيى القيزل- الوكيل المساعد لقطاع التجميع والتجهيز في الإجتماع الذي تم بمكتب السيد رئيس الجهاز في اليوم الأول من المهمة- حيث أعد الجهاز برنامج للزيارة والخدمات الإستشارية المطلوبة خلال هذه الفترة (مرفق البرنامج الذي أعده الجهاز) ويمكن بلورة البرنامج التفصيلي في الموضوعات التالية:

أ - مشكلة تحويل ميزان المدفوعات في ظل تعدد أسعار الصرف
ب - إصدار نشرة مستقلة عن الحسابات القومية
ج - الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين
- توصيف السلع والخدمات الداخلة في سلة الرقم القياسي
- جمع الأسعار
- معالجة الموسمية وأثر إختفاء السلع وظهور سلع بديلة
- إعداد وتركيب رقم قياسي متحرك
- متوسطات أسعار السلع
د - الأرقام القياسية لأسعار الجملة
هـ- برنامج المقارنات الدولية ICP
و- الندوات الوطنية المقترحة

٤- **تنفيذ المهمة** : وعلى ضوء برنامج العمل عقدت عدة لقاءات مع السيد/ علي العسيلي - مدير عام الإحصاءات الإقتصادية والمالية والإخوة المسئولين عن الحسابات القومية والأرقام القياسية للأسعار وقد تم تنفيذ المهمة على النحو التالي :

أولا : الحسابات القومية:

أ - ميزان المدفوعات في ظل تعدد أسعار الصرف

يرتبط ميزان المدفوعات إرتباطا وثيقا بنظام الحسابات القومية حيث عادة يتم إعداد ميزان المدفوعات ثم يتم إحتساب إنعكاساته على حسابات العالم الخارجي وبقية قطاعات الإقتصاد القومي ضمن نظام الحسابات القومية.

ومن هنا كان التنسيق والربط ضروريا وهاما بين نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ودليل ميزان المدفوعات حتى أصبح هناك شبه تطابق تام بينهما للعديد من القضايا مثل : تحديد مفهوم

الإقامة والوحدات المقيمة ، تقييم المعاملات والأصول والخصوم الخارجية، وقت قيد المعاملات، إجراءات التحويل ، الشمول، تدفقات الدخل والتحويلات الجارية، التحويلات الرأسمالية ، الأصول والخصوم المالية الأجنبية...الخ، وإن كانت هناك ما زالت إختلافات في مستويات التفصيل تعكس الإحتياجات التحليلية لكلا النظامين.

وتعتبر مشكلة التحويل الى العملة الوطنية من أعقد وأصعب المشاكل التي تواجه القائمين بالعمل في ميزان المدفوعات ومن ثم القائمين بالعمل في مجال الحسابات القومية وخاصة في ظل تعدد أسعار الصرف.

فعندما يكون هناك سعر موحد فإنه لا تكون هناك مشكلة فالقاعدة تشير إلى أنه يتم تقييم الصفقة بالسعر الفعلي المتفق عليه بين طرفي المعاملة (في ظل إعتبارات تجارية) وأساس القيد هنا هو أساس الإستحقاق وهذا هو المبدأ المتفق عليه في كل من نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات (Rev.5)حيث

١- تقيد السلع المصدرة والمستوردة عند تغيير الملكية
٢- تقيد الخدمات لدى أدائها الفعلي
٣- تقيد الفوائد على أساس الإستحقاق
٤- تقيد الأرباح الموزعة في الوقت الذي تدفع فيه
٥- تقيد عائدات الإستثمار المباشر الذي يعاد إستثمارها في الوقت الذي تتولد فيه العائدات وتقيد التحويلات
٦- تقيد التحويلات في الوقت الذي تتغير فيه الملكية

وكما إتفق النظامان (نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات)في توقيت وأسس القيد إتفقا أيضا على تحويل معاملات ميزان المدفوعات من العملات المختلفة الى العملة الوطنية للدولة محل الدراسة التي يعدلها ميزان المدفوعات والذي يصدر عادة بالعملة الوطنية للدولة وفي هذا المجال يوصى بما يلي:

١- في ظل نظام صرف موحد : يوصي نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات بإستخدام سعر الصرف السائد في السوق في الوقت الذي تتم فيه المعاملة أو كبديل لذلك يستخدم سعر الصرف المتوسط لأقصر فترة قريبة من الوقت الذي تمت فيه المعاملة.

٢- نظام صرف رسمي متعدد الأسعار : ويوصي النظام كذلك بتطبيق القاعدة العامة التي تقضي بتحويل المعاملات بسعر الصرف الحقيقي المنطبق على كل معاملة لإعداد ميزان المدفوعات

ولكن في نظام الحسابات القومية يؤدي وجود نظام صرف رسمي متعدد الأسعار الى وجود ضرائب أو إعانات ضمنية يوصي النظام بإجراء التعديلات التي تعكس الضرائب والإعانات عند إعداد حساب العالم الخارجي وإدخال القيود المقابلة اللازمة في الحسابات المالية. وتحسب الضرائب والإعانات على أساس أنها الفرق بين قيمة المعاملة بعد تحويلها بسعر الصرف الذي تمت به فعلا

وبين قيمتها بسعر صرف (مرجعي) موحد لجميع المعاملات يحتسب على أساس أنه متوسط مرجح لجميع أسعار الصرف الرسمية المستخدمة في المعاملات الخارجية.

وفي هذه الحالة أيضا يقترح دليل ميزان المدفوعات إستخدام سعر الصرف الموحد كما سبق الإشارة اليه أو سعر الصرف الرئيسي الفعلي الذي ينطبق على أكبر جزء من المعاملات الخارجية، أما بالنسبة لبنود الأصول والخصوم المالية الخارجية فإن النظامان يقترحان أن يستخدم للتحويل أسعار الصرف السوقية الفعلية المنطبقة على هذه الأصول والخصوم في التاريخ الذي تعود اليه الميزانية.

٣- سعر رسمي واحد وسوق موازية : وفي هذه الحالة تطبق القاعدة الرئيسية وهي إستخدام سعر التحويل الخاص بكل معاملة سواء بالسعر في السوق الرسمية أو بسعر السوق الموازية ولا يوجد في هذه الحالة فروق محتسبة كضرائب أو إعانات

٤- أسعار رسمية متعددة وسوق موازية : في هذه الحالة يوصي نظام الحسابات القومية معاملة سوق الأسعار الرسمية كسوق منفصلة عن السوق الموازية ويحسب سعر صرف مرجعي (موحد) كوسط مرجح لأسعار الصرف التي تمت بها العمليات المختلفة في السوق الرسمية بأسعارها المتعددة ثم تحتسب الضرائب والإعانات كما سبق الإشارة الى ذلك على أساس الفرق بين تحويل المعاملة بالسعر الذي تمت به وتحويلها بالسعر الوسطي (الموحد) أو المرجعي.

أما العمليات التي تتم في السوق الموازية فإنها تحول بنفس أسعار الصرف في السوق الموازية التي تمت به العملية وليس هناك أي إحتسابات لضرائب أو إعانات

والجدير بالإشارة أنه عندما نتحدث عن سعر التحويل فإننا نعني سعر وسطي بين سعر البيع وسعر الشراء للعملة حتى نستبعد أية خدمات مالية.

ولتحويل ميزان المدفوعات في الجمهورية اليمنية الى النقد المحلي لا بد وأن نشير الى أن الفترة محل الدراسة ١٩٩٠-١٩٩٤ كان يوجد بها عدد من أسعار الصرف الرسمية إلى جانب السوق الموازية حيث كان يوجد هناك سعر رسمي، سعر دبلوماسي، سعر جمركي،سعر تشجيعي إلى جانب السعر في السوق الموازية وإعتبارا من ١٩٩٥/٣/٢٩ وفي ضوء إجراءات الإصلاح الإقتصادي أصبح هناك سعر رسمي واحد تقيم بمقتضاه كل المعاملات المتعلقة بموازنة الدولة إلى جانب السعر في السوق الموازية الأمر الذي سيسهل كثيرا عمليات التحويل في عام ١٩٩٥ وما بعدها . ولذلك فقد تم دراسة بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة ٩٠-١٩٩٤ لتحديد سعر التحويل المناسب لكل منها ولما كانت هذه البيانات قد مضى عليها فترة من الزمن ومن الصعب الحصول على معلومات عن سعر الصرف الذي إستخدم وحيث أن ميزان المدفوعات قد أعد بالدولار الأمريكي فإنه يقترح إستخدام أسعار التحويل التالية.

١- الصادرات من النفط الخام (سواء نصيب الحكومة أو نصيب الشركة) يقترح أن يتم تحويلها بسعر صرف موحد حتى لا يحدث خلل في ميزان المدفوعات بين قيمة حصة الحكومة وحصة الشركة في ميزان المدفوعات وخاصة وأن الشركة تأخذ حصتها عينا ويتم تقييمها كصادرات (لانها تدخل ضمن الإنتاج المحلي) بنفس أسعار النفط الذي تبيعه الحكومة في السوق العالمية ويقترح أن يستخدم في التحويل سعر الصرف الرسمي للسنوات ٩٠- ١٩٩٤ وإعتبارا من عام ١٩٩٥ (١٩٩٥/٣/٢٩) يستخدم السعر الرسمي الجديد.

٢- الصادرات من المنتجات البترولية : يستخدم سعر الصرف الرسمي لأنها كانت تدخل ضمن موازنة الحكومة بالسعر الرسمي خلال الفترة من ٩٠-٩٤ وإعتبارا من عام ١٩٩٥ يستخدم سعر الصرف الرسمي الجديد.

٣- صادرات أخرى : جزء من هذه الصادرات يتم بمعرفة المؤسسات الحكومية ولذلك يستخدم لتحويلها سعر الصرف الرسمي أما الجزء الذي تم بمعرفة القطاع الخاص فإنه يتم تحويلة بمتوسط سعر السوق الموازية.

٤- الواردات من المنتجات البترولية: يستخدم في تحويلها سعر الصرف الرسمي حيث أنها تتم بمعرفة المؤسسات الحكومية

٥- الواردات من السلع الرأسمالية لقطاع النفط والغاز يستخدم في تحويلها أسعار الصرف الرسمية للسنوات من ١٩٩٠-١٩٩٤ وإعتبارا من عام ١٩٩٥ يستخدم سعر الصرف الرسمي الجديد.

٦- الواردات الأخرى : هناك بعض المواد ضمن الواردات الأخرى يتم تمويلها من قبل البنك المركزي وهي الدقيق والقمح وهي لذلك يقترح أن يستخدم بالنسبة لها أسعار التحويل الرسمية طالما إستمرت الدولة في هذه السياسة (السعر الرسمي القديم ثم السعر الرسمي الجديد إعتبارا من ١٩٩٥) أما الواردات الأخرى غذائية وغير غذائية فيستخدم في تحويلها متوسط أسعار الصرف في السوق الموازية.

٧- رسوم توقيع الإتفاقيات النفطية : يقترح إستخدام سعر الصرف الرسمي (القديم ثم الجديد إعتبارا من ١٩٩٥)

٨- الخدمات السياحية : يستخدم في تحويلها متوسط أسعار الصرف في السوق الموازية

٩- إيرادات خدمات أخرى: يستخدم في تحويلها متوسط أسعار الصرف في السوق الموازية

١٠- مدفوعات الشحن والتأمين: عادة يتم إحتساب قيمة خدمات الشحن والتأمين بنفس أسعار الصرف المستخدمة في الواردات المشحونة فإذا كانت ا لواردات محولة بالسعر الرسمي فإنه يتم تقييم خدمات شحنها بسعر الصرف الرسمي وإذا كانت محولة بأسعار السوق الموازية

فإنه كذلك يتم تحويل تكاليف شحنها باسعار السوق الموازية وحيث أنه من الصعب تفصيل هذا البند فإنه يستخدم في تحويل هذا البند متوسط سعر تحويل الواردات.

١١- مستحقات الفوائد: يتم تحويلها بإستخدام سعر الصرف الرسمي (القديم حتى عام ١٩٩٤ وإعتبارا من عام ١٩٩٥ يستخدم سعر الصرف الرسمي الجديد

١٢- مدفوعات الدين الثنائي والمتعدد الأطراف: يستخدم في تحويلها سعر الصرف الرسمي كما أشير اليه من قبل

١٣- أرباح شركات النفط المحولة الى الخارج : يستخدم في تحويلها نفس سعر التحويل المستخدم في صادرات النفط.

١٤- النفقات الخارجية لشركات النفط : يستخدم في تحويلها نفس سعر التحويل السابق المستخدم في تحويل الأرباح

١٥- التحويلات الخاصة (مقبوضات أو مدفوعات) : يستخدم في تحويلها متوسط أسعار السوق الموازية

١٦- التحويلات الرسمية : يستخدم في تحويلها أسعار الصرف الرسمية

١٧- المسحوبات من القروض (ثنائية أو متعددة أو تسهيلات): يستخدم في تحويلها متوسط أسعار الصرف الرسمية

١٨- مستحقات أقساط القروض(ثنائية أو متعددة أو تسهيلات) يستخدم في تحويلها متوسط أسعار الصرف الرسمية.

١٩- التدفقات من الخارج (لتمويل الواردات أو التكاليف الجارية) : يستخدم في تحويلها نفس سعر التحويل المستخدم في صادرات النفط لأن هذا التحويل يتم من أرباح شركات النفط عادة

٢٠- التدفقات الى الخارج : وهو جزء من حصة شركات النفط ولذلك يتم تحويله بنفس أسعار الصرف المستخدمه في تحويل صادرات النفط.

٢١- السهو والخطأ: يقترح أن يتم تحويله بمتوسط سعر الصرف المستخدم في تحويل جميع بنود ميزان المدفوعات.

والجدير بالإشارة أن ميزان المدفوعات قد تضمن حصة الشركة الأجنبية في النفط كصادرات وهذا إجراء صحيح موصى به في نظام الحسابات القومية في دليل ميزان المدفوعات لأن هذه الحصة تدخل ضمن الإنتاج ثم ترد ضمن الصادرات ثم يعاد إدراجها ضمن المدفوعات

كعوائد عن الإستثمار الأجنبي وقد تم فعلا تقييم ميزان المدفوعات بما يعكس ذلك حيث وردت حصة الشريك الأجنبي كصادرات ثم أعيد تحويلها الى الخارج في شكل أرباح شركات النفط المحول الى الخارج وفي بند آخر " تدفقات الى الخارج" تم منه تمويل بعض الواردات والنفقات الجارية ثم أعيد إستثمار الجزء الآخر في نشاط النفط.

ويجدر هنا أن نشير أيضا ونحن في مجال ميزان المدفوعات الى نقطة لم يتم معالجتها في الميزان حيث تقوم مصفاة النفط في مدينة عدن بعمليات تكرير نفط لحساب الغير حيث يصل الى المصفاة نفط خام من دول أخرى لتكريره مقابل أجر ثم يعيد المنتجات إلى أصحابها. وفي هذا المجال يوصي نظام الحسابات القومية وكذلك دليل ميزان المدفوعات بتسجيل مثل هذه الحالات التي يتم فيها تصدير البضائع الى دولة أخرى لتصنيعها وإعادتها كصادرات في الدول المصدرة وكواردات في الدولة المستلمة للبضائع الخام على أن يعاد تسجيلها في الدولة المصنعة كصادرات بقيمة إستيرادها مضافا اليها تكاليف التصنيع ومن ثم تسجل في الدولة المستلمة كواردات . ولذلك يقترح معالجة هذه المشكلة في ميزان المدفوعات.

وكما اشرنا من قبل سوف يستتبع عمليات التحويل لميزان المدفوعات بعض الإنعكاسات على الحسابات القومية التي لا بد وأن تؤخذ في الحسبان على حساب العالم الخارجي وحسابات التمويل الأخرى وهي : الضرائب ، الإعانات واثر ذلك على الإدخار والدخل المتاح ومصادر التمويل في حساب العمليات الرأسمالية.

ب- إصدار نشرة مستقلة للحسابات القومية

جرت العادة في السنوات السابقة أن تظهر بيانات وتقديرات الحسابات القومية ضمن كتاب الإحصاء السنوي الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء سنويا. ولكن في هذا العام ورغبة في إبراز أهمية الحسابات القومية وإتاحة الفرصة لتقديم قدر أكبر من التفصيل في البيانات الخاصة بها ورغبة في إعداد بعض القراءات التحليلية للتقديرات فإن الجهاز قد قرر إصدار نشرة مستقلة عن الحسابات القومية ولا شك أن ذلك يعكس إهتمام الجهاز بالحسابات القومية ورغبه في تحقيق تطور ملحوظ في تطبيق نظام الحسابات القومية . وبما أن هذه النشرة هي العدد الأول فإنه يقترح أن تكون نشرة متكاملة تقدم للقارىء صورة عن المفاهيم والتعاريف المستخدمة وكذلك أساليب التقدير ومصادر البيانات إلى جانب النظرة التحليلية في الأرقام ولذلك فإن هذه النشرة يقترح أن تأخذ الشكل التالي :

١- **مقدمة:** تشمل أهمية الحسابات القومية وإستخداماتها وتطورها ودور نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في توفير الإحتياجات التحليلية والتخطيطية.

٢- **الفصل الأول: التعاريف والمفاهيم المستخدمة:**

ويتناول هذا الفصل مجموعة من التعاريف والمفاهيم الرئيسية التي تشكل أهم المجاميع الرئيسية في مجال الحسابات القومية.

٣- **الفصل الثاني:** أساليب التقدير ومصادر البيانات

ويتناول هذا الفصل أساليب التقدير المستخدمة في كل من القطاعات الإقتصادية وعلى مستوى الأنشطة الإقتصادية حسب دليل النشاط الإقتصادي لكل من الأسعار الجارية والأسعار المثبتة . كما يتضمن هذا الفصل إشارة الى مصادر البيانات المستخدمة ومن ثم إيضاح أوجه النقص والقصور فيها والإحتياجات الإحصائية اللازمة لتطوير الحسابات القومية، كما يتضمن هذا الفصل المقلصات السعرية المستخدمة في إعداد التقديرات بالأسعار المثبتة

٤- **الفصل الثالث:** دراسة تحليلية:

حيث يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية لتقديرات الحسابات القومية من حيث معدلات النمو على المستوى الإجمالي والقطاعي وما يحدث بها من تطورات ومدى مساهمة كل قطاع في الناتج القومي ومصادر التمويل المتاحة ...الخ وذلك بالأسعار الجارية والأسعار المثبتة ويمكن أن يتضمن هذا الفصل بعض الرسوم البيانية التوضيحية.

٥- **الفصل الرابع** : الحسابات الموحدة والجداول الملحقة بالأسعار الجارية

٦- **الفصل الخامس:** الحسابات الموحدة والجداول الملحقة بالأسعار المثبتة

ثانيا - الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين:

أ : أهميته:

يستهدف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين قياس التغير الذي حدث في مستويات الأسعار لمجموعات السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد تحت ظروف متعددة أهمها العرض والطلب. وكذلك إعطاء المؤشرات التي تهم الدولة في شأن مراجعة وضبط الأسعار بهدف حماية المستهلك. كما يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود ومن ثم يعطى مؤشرات للتضخم.

وتهتم الدول بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين اذ على ضوئه تتحدد الكثير من السياسات المالية وسياسات الأجور والضرائب وخلافه.

ب : سلة الرقم القياسي:

سلة الرقم القياسي تتوقف على نمط وأذواق المستهلكين وهي بلا شك موضع تطور وتغير وتعتبر مسوح الإنفاق العائلي والدخل هي المصدر الرئيسي للتعرف على نمط المستهلكين وأذواقهم ومن واقع هذا المسح يتم عادة تحديد سلة السلع التي تستخدم في إعداد وتركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ولذلك نلاحظ أن سلة الرقم القياسي عادة تتغير مع إجراء مسح نفقات ودخل الأسر وتمر عملية إختيار سلة السلع والخدمات بالعديد من المراحل وتخضع لكثير من المعايير ومن هذه المراحل والمعايير ما يلي :

١ - الحصول على إطار شامل لكل بنود الإنفاق ومتوسطات الإنفاق السنوي على كل منها وذلك من نتائج مسح الدخل والإنفاق

٢ - إستبعاد بعض البنود قليلة الأهمية من الإطار السابق الحصول عليه وهذه تختلف من دولة إلى أخرى وحسب نمط وأذواق المستهلكين.

٣ - إستبعاد بعض البنود التي لا تعتبر ضمن مكونات الإنفاق الإستهلاكي للقطاع العائلي مثل المدفوعات التحويلية.

٤ - توزيع بنود السلة الى مجموعات متجانسة

٥ - تحديد مواصفات دقيقة لكافة مفردات السلة من حيث : الشكل، وحدة القياس الكمي، المادة المصنوعة منها، جهة الصنع ، انتاج محلي أو مستورد ، قوتها، الخصائص المميزة لها....الخ وذلك حتى لا يحدث تغير في الأسعار نتيجة تغير المواصفات أو بلد المنشأ...الخ ويمكن الإستعانة بعدد من المختصين في السلع ذات التقنيات الخاصة لتحديد المواصفات الخاصة بكل منها ومن أمثلة ذلك السلع الكهربائية والسيارات والأثاث..الخ، ويمكن الإستعانة بالكتالوجات التي تكون مرفقة مع السلع والتي تحدد مواصفاتها على أن تسجل هذه المواصفات في القوائم التي سيتم بمقتضاها جمع الأسعار ويقتضي التقيد بكل دقة عند الحصول على الأسعار بالبند المحدد مواصفاته في السلة دون أي بديل له

وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء بإختيار سلة للسلع من واقع نتائج مسح نفقات ودخل الأسر الذي أجري في عام ١٩٩٢ وتتكون هذه السلة من ٢٧٨ مفردة قسمت الى ثلاث مجموعات رئيسية وأربع وعشرين مجموعة فرعية والمجاميع الرئيسية هي :

١- الإنفاق على الطعام والشراب والتبغ
وتضم هذه المجموعة الرئيسية ١٣ مجموعة فرعية يمثلها ١٤٠ مفردة من مفردات السلة.

٢- السكن وملحقاته: وتضم هذه مجموعتين فرعيتين يمثلها ١٨ مفردة من مفردات السلة

٣- الإنفاق على الخدمات والسلع المعمرة وشبه المعمرة

وتضم هذه المجموعة ٩ مجموعات فرعية يمثلها ١٢٠ مفردة

كما تم تحديد مواصفات هذه المفردات ولكن يلاحظ أن عددا من المفردات غير موصفة توصيفا دقيقا الأمر الذي قد يخلق كثيرا من المشاكل عند الحصول على أسعار هذه المفردات ومن ثم من الممكن أن يتغير السعر لمجرد تغير الخصائص في كل دورة أو تغيرها مع البيان وكذلك من منطقة إلى أخرى إذ أن السلعة المحدد مواصفاتها في القائمة هي التي يجب جمع بيانات

أسعارها في جميع المناطق ومن جميع المصادر حتى تكون متوسطات الأسعار دقيقة ومن أمثلة ذلك:

١- بند السكن : ضمن مكوناته "إيجار فيلا" دون تحديد مساحة أو عدد الغرف أو أية خصائص أخرى وكذلك بعض المفردات الأخرى مثل البلاط، الباجور، مرحاض. حيث هناك أنواع كثيرة متفاوته في السعر

٢- الملابس والأقمشة مفرداتها أيضا تحتاج إلى زيادة في تحديد المواصفات فعبارة فستان نسائي لا تكفي فالفستان يتفاوت أسعاره بدرجة كبيرة حسب نوع القماش وبلد الصنع ..الخ

ج : إعداد الأوزان الترجيحية:

تمثل الأوزان الترجيحية الأهمية النسبية لكل مادة من المواد التي تم إختيارها ضمن سلة الرقم القياسي التي تعكس بدورها الأهمية النسبية لبنود الإنفاق الإستهلاكي للأسرة ومن هنا فإن هذه الأوزان مرتبطة بأنماط الإستهلاك التي تختلف حسب أذواق المستهلكين في الحضر والريف والتي قد تختلف من محافظة إلى أخرى ومن هنا فإنه يمكن إعداد قوائم ترجيح مختلفة حسب النطاق الجغرافي الذي سيشمله الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وحسب ما إذا كان المطلوب إعداد رقم قياسي على مستوى الجمهورية(حضر/ريف) أو على مستوى كل محافظة أو على مستوى الحضر فقط ...الخ، ومع ذلك هناك معايير ثابته يتم إتخاذها عند إعداد الأوزان الترجيحية أيا كان النطاق الذي سوف تستخدم فيه (عاصمة/حضر/ريف/جمهورية..الخ)

فعلى ضوء قائمة بنود الإنفاق السابق الإشارة اليها وبعد إستبعاد البنود قليلة الأهمية والبنود التي لا تدخل في مكونات الإنفاق الإستهلاكي نجد أن هناك بعض البنود التي من الصعب الحصول على أسعار لها وهذه تنقسم إلى نوعين :

١- بنود مرتبطة بدرجة ثراء الأسرة مثل الإنفاق على حفلات الزواج والمهر، الزكاة، الصدقات ، حفلات أعياد الميلاد ، المآتم ومصروفات الأولاد اليومية ... الخ . هذه البنود ترتبط في مجملها بدرجة ثراء الأسرة كما أنه يدخل في مكوناتها بنود كثيرة من بنود الإنفاق الأخرى ولذلك عادة يعاد توزيع أهميتها النسبية على بنود الإنفاق المختلفة للأسرة كل حسب وزنها النسبي في التثقيلات.

٢- بنود أخرى مرتبطة بالمجموعة التابعة لها مثل خدمات إصلاح وصيانة الأجهزة المنزلية. هذه البنود من الصعب الحصول على أسعار لها كما أنها عادة مرتبطة بأسعار قطع الغيار لهذه الأجهزة ولذلك يقترح توزيع أهمية خدمات الإصلاح والصيانة هذه على باقي بنود المجموعة التابعة لها حسب أهمية كل منها النسبية . وينطبق ذلك أيضا على خدمات السفر والعلاج في الخارج وكذلك خدمات الإنفاق على التعليم في الخارج إن وجدت حيث يتم إعادة توزيع أهمية كل منها على باقي بنود مجموعتها .

ولقد أعد الجهاز المركزي للإحصاء عدة قوائم للأوزان الترجيحية تختلف حسب النطاق الجغرافي لكل منها فقد أعدت قائمة لمدينة صنعاء وأخرى لمدينة عدن ثم قائمة على مستوى الجمهورية لكل من الريف والحضر وكل منها على حدة والملاحظة الأساسية في هذا المجال أنه عند إعداد التثقيلات (إستبعد البنود السابق الإشارة اليها(تكاليف الزواج ، صدقات، مهر، هدايا،أعياد الميلاد والأفراح والمناسبات والمصروف الشخصي للأولاد). ومن المفضل لو أعيد توزيع أهمية هذه المفردات على باقي بنود الإنفاق وليس إستبعادها.

د : إختيار فترة الأساس:

كما أشرنا من قبل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بقياس التغير النسبي في الأسعار بين فترتين زمنيتين إحداهما تسمى فترة الأساس والأخرى تسمى فترة المقارنة وقد تكون هذه الفترات شهر أو فصل أو سنة وعادة يكون السعر في فترة الأساس (س.) هو متوسط السعر في هذه الفترة ويجب أن تكون فترة الأساس مستقرة خالية من أية إضطرابات إقتصادية أو إجتماعية ويفضل الكثيرون ربطها ببداية خطة التنمية أو بالسنة التي أجري فيها مسح نفقات ودخل الأسر.

وهناك فترة أساس ثابته وبمقتضاها يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغير منسوبا الى (فترة الأساس) فترة زمنية محددة وتكون السلسلة جميعها مقاسة الى هذه الفترة المحددة.

كما أن هناك في أدبيات الأرقام القياسية وفي التطبيقات العملية ما يطلق عليه الأساس المتحرك حيث يتم بمقتضاه مقارنة كل فترة بالفترة السابقة لها مباشرة سواء كانت شهر أو فصل أو سنة. ويعطى هذا النهج فرصة لإدخال وإخراج السلع أو المفردات التي تغيرت أهميتها وكذلك معالجة مشكلة إختفاء سلع وظهور سلع جديدة . وإن كان الكثيرون يفضلون الأساس الثابت إلا أن الأساس المتحرك عادة يستخدم في ظل التغيرات السريعة والحادة في الأسعار. ويفضل الجهاز المركزي للإحصاءإستخدام الأساس المتحرك في إعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لعدة أسباب أهمها عدم توفر بيانات عن الأسعار في سنة إجراء مسح نفقات ودخل الأسر يمكن إستخدامها كأسعار أساس إضافة الى التغيرات السريعة والحادة أحيانا في الأسعار وإتاحة الفرصة لمعالجة مشكلة إختفاء السلع وإدخال سلع جديدة والجدير بالإشارة أنه من السهل الإنتقال من الأساس المتحرك الى الأساس الثابت في أي وقت ومن ثم تحويل أي سلسلة بأساس متحرك إلى سلسلة بأساس ثابت وقد تم شرح وتوضيح ذلك إثناء المناقشة مع السيد/يس الحمادي المسئول عن إعداد الرقم القياسي

هـ : جمع الأسعار وتحديد المصادر الإحصائية:

يتحدد النطاق الجغرافي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالتوزيع الجغرافي لمصادر البيانات التي يتم الحصول على الأسعار منها . فإذا إقتصر جمع الأسعار على مصادر من العاصمة فإن الرقم القياسي في هذه الحالة يمثل العاصمة وإذا إقتصرت المصادر على الحضر فإن الرقم يمثل الحضر....الخ. ولا شك أن التغطيه الشاملة لكافة مناطق الدولة أمر مطلوب ولكنه أيضا يتطلب تكاليف كثيرة للإنتشار الكبير الذي يجب أن يشمله مصادر البيانات.

ويمثل إختيار المصادر الإحصائية مرحلة هامة في تركيب الرقم القياسي إذ أنه يجب إختيار المصادر بطريقة تسمح بتغطية النطاق الجغرافي المطلوب شموله في الرقم القياسي بحيث تمثل المستويات المختلفة للأسر ومن المعتاد أن يرتادها المواطنون في الحصول على غالبية إحتياجاتهم الواردة ضمن السلة المختارة ويجب مداومة الحصول على الأسعار من نفس المصادر إذ أن ذلك يخلق جوا من الثقة والإطمئنان بين آخذ البيان والمصدر الإحصائي كما يجب جمع بيانات الأسعار من جميع المصادر في فترة زمنية واحدة محددة مسبقا حسب أنواع السلع ولذلك يقتضي الأمر الإلتزام بما يلي:

١- ثبات المصادر لخلق جو من الثقة بين آخذ البيان ومصدر البيانات

٢- الإلتزام بالمواصفات المحددة للسلع حتى لا يكون أي تغير في السعر متأثرا بأي تغير في المواصفات

٣- تثبيت مواعيد جمع بيانات الأسعار مع الأخذ في الإعتبار نوعيات السلع سريعة التلف

٤- الإلمام بأنواع السلع وظروف تداولها

٥- الأمانة الشخصية وآداب الحديث

و : تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بأساس متحرك:

لا يختلف أسلوب إعداد الرقم القياسي بأساس متحرك عن الأسلوب المستخدم في إعداده بأساس ثابت سوى أن أسعار فترة الأساس(س.) تكون ثابته في حالة الرقم القياسي بأساس ثابت والسعر الذي يتغير فقط هو سعر فترة المقارنة. أما في حالة الأساس المتحرك فإن كلا من سعري الأساس (س.) والمقارنة (س١) يتغير حيث ينسب سعر المقارنة الى السعر المقابل في الفترة السابقة عن فترة المقارنة أي فبراير منسوبا الى يناير ومارس منسوبا الى فبراير وهكذا أي أن فترة الأساس تتغير بصفة مستمرة ومن ثم يتغير سعر الأساس

أما أسلوب الحساب والمعادلة المستخدمة في تركيب الرقم القياسي فواحدة

وحيث أنه قد تم توفير الأسعار لسلة السلع التي تم إختيارها في كل من فترة الأساس وفترة المقارنة كما تم إعداد التثقيلات(الأوزان) كما أوضحنا من قبل فإنه قد أصبح سهلا القيام بتركيب الرقم القياسي وفقا للمعادلة الرياضية التي يتم الإتفاق عليها وهي عادة معادلة لاسبير. ويتم ذلك بحساب منسوب السعر لكل سلعة أو صنف داخل المجموعات المختلفة، ثم تحسب متوسط المناسيب ويتم ترجيح هذا المنسوب بالوزن المقابل له من جدول التثقيلات.

ثم يتم جمع هذه المناسيب المرجحة لبنود كل مجموعة فرعية وقسمتها على مجموع تثقيلاتها للحصول على رقم قياسي يمثل المجموعة.

ثم تجمع كافة المناسيب المرجحة لكل البنود وتقسم على مجموع التثقيلات للحصول على رقم قياسي عام يمثل الشهر/السنة المطلوب حساب رقم قياسي لها.

وكما اشرنا من قبل تستخدم معظم الدول صيغة الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار في حساب الرقم القياسي=

$$\frac{\sum \frac{\text{س}_1}{\text{س}_0} \times \text{و}}{\sum \text{و}} \times ١٠٠$$

والمعادلة الأخيرة هي عادة المستخدمة في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وفيما يلي مثال رقمي:

المجموعة البند	الأهمية النسبية (و)	متوسط السعر في فترة الأساس س٠	متوسط السعر في فترة المقارنة س١	س١ / س٠	س١ / س٠ × و	س١ / س٠ × و	الرقم القياسي س١ / س٠ × و / و × ١٠٠
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
الخضروات	٢٠٠					٢٤٧	١٢٣,٥
. الباقلاء	١٠	١٠	٨	٨ر	٨		
. البامية	٢٠	٦	٩	١,٥	٣٠		
. البطاطس	٤٠	٥	٨	١,٦	٦٤		
. الطماطم	١٠٠	١٠	١٠	١,٠	١٠٠		
. الملوخية	٣٠	٢٠	٣٠	١,٥	٤٥		
الفواكة	٤٠٠					٤٨٧,٥	١٢١,٨
. البرتقال	٢٠٠	١٥	٢٠	١,٣	٢٦٠		
. الموز	٥٠			٤٥ر	٢٢,٥		
محلي	-	٥	٢	٤ر			
صومالي	-	١٠	٥	٥ر			
. أناناس	٥٠			٧ر	٣٥		
فلبيني	-	١٥	١٠	٧ر			
تايلند	-	٢٠	١٤	٧ر			
. تفاح	١٠٠			١,٧	١٧٠		
أمريكي	-	١٠	١٥	١,٥			
لبناني	-	٥	١٠	٢,٠			
المجموع	٦٠٠					٧٣٤,٥	١٢٢,٥

أي أن الرقم القياسي ٥ ر١٢٢ =

$$\frac{\sum \frac{\text{س}_1}{\text{س}_0} \times \text{و}}{\sum \text{و}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٧٣٤,٥}{٦٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٢,٥\%$$

والرقم القياسي لمجموعة الخضروات ٥ر١٢٣٪ والرقم القياسي لمجموعة الفاكهة ٨ر ١٢١٪

وفيما يلي توضيح للأعمدة المختلفة في المثال السابق :-

العمود (١) تمثل الأهمية النسبية (التثقيل) الذي تم إحتسابه من واقع إطار السلع الذي وفره مسح نفقات ودخل الأسرة كما سبق الإشارة الى ذلك.
العمود (٢) متوسط السعر في فترة الأساس
العمود (٣) متوسط السعر في الشهر الجاري إعداد الرقم القياسي له(شهر المقارنة)
العمود (٤) منسوب السعر
العمود (٥) منسوب السعر مضروبا في الأهمية النسبية المقابلة (المنسوب المرجح)
العمود (٦) مجموع متوسطات المناسيب المرجحة
العمود (٧) الرقم القياسي للمجموعة ثم الرقم القياسي العام.

ز : معالجة الموسمية وإختفاء بعض السلع:

وهناك عدة طرق لمعالجة الموسمية التي تنتج عن إختفاء بعض السلع في بعض شهور العام وبالتالي عدم توفر أسعار لها. كما أن هناك بعض الحالات التي تختفي فيها سلعة وتحل سلعة أخرى محلها وفي هذه الحالات تتم المعالجات على النحو التالي :-

١ - **فعلى سبيل المثال** اذا تضمنت قائمة الأسعار في سنة الأساس الأرز الأمريكي ووجدنا في سنة/شهر المقارنة أن الأرز الأمريكي لم يعد موجودا وحل محله الأرز المصري ولكن بالطبع بسعر يختلف عن سعر الأرز الأمريكي فلكي نستطيع أن نستخدم بيان الأرز المصري محل الأرز الأمريكي فلا بد من أن نستعمل سعر الأرز المصري أيضا في فترة الأساس بدلا من الأرز الأمريكي مع الابقاء على الترجيح(التثقيل) كما هو وإنما فقط نستبدل السعر في كل من فترة الأساس المقارنة أي أننا نستبدل السلعة بالكامل وتحل محلها السلعة الجديدة بأسعارها في كل من فترة الأساس وفترة المقارنة كما يتضح من المثال الآتي:-

المادة	التثقيل و	السعر في سنة الأساس س٠	السعر في سنة/شهر المقارنة س١	منسوب السعر س١ / س٠	المنسوب المرجح س١ / س٠ × و
القمح	٧٢١	٣٥	٢٥	٧١ر	٥١١ر٩١
الدقيق	٣٧٦	٣٠	٣٠	١ر٠٠	٣٧٦ر٠٠
الخبز	٧٣١٠	٣٥	٣٥	١ر٠٠	٧٣١٠ر٠٠
أرز أمريكي	١٥٩٣	٩٠	أرز مصري ٧٠ كان سعره ٦٥	١ر٠٨	١٧٢٠ر٤٤
	١٠٠٠٠				٩٩١٨ر٣٥

حيث حل الأرز المصري محل الأرز الأمريكي بسعر ٧٠ وكان سعره في فترة الأساس ٦٥ ومن ثم يكون الرقم القياسي :

$$\frac{\sum \frac{\text{س١}}{\text{س٠}} \times \text{و}}{\sum \text{و}} = \frac{٩٩١٨ر٣٥}{١٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٩٩ر١٨٪$$

٢ - أما في حالة الموسمية وإختفاء سلع في شهور ثم ظهورها مرة أخرى فيتم حسابها بأي من الطرق الآتية:

الحالة الأولى: إعتبار آخر سعر للمادة التي إختفت ممثلا لأسعار هذه المادة خلال الشهور التي إنقطعت فيها أو متوسط الشهرين الأخيرين وتحسب المناسيب كالمعتاد وتضرب في الأوزان ويتم تركيب الرقم القياسي.

الحالة الثانية: تحذف المادة التي اختفت خلال شهور الاختفاء مع حذف تثقيلاتها من الحساب خلال فترة الانقطاع أو اضافة هذا التثقيل الى أقرب سلعة بديلة لها أو تقسيم وزن هذه السلعة على بنود مجموعتها وفيما يلي مثال تطبيقي لتوضيح ذلك.

الحالة الأولى

المادة	التثقيل	س٠	شهر يناير ١٩٩٠			شهر فبراير ١٩٩٠		
	و	١٩٨٥	س١	س١ / س٠	س١ / س٠ × و	س٢	س٢ / س٠	س٢ / س٠ × و
برتقال	٤٠٠	٥٠	٦٠	١٫٢٠	٤٨٠	٥٥	١٫١٠	٤٤٠
تفاح	٣٠٠	٨٠	١٠٠	١٫٢٥	٣٧٦	١٠٠*	١٫٢٥	٣٧٥
موز	٢٠٠	٧٥	٩٠	١٫٢٠	٢٤٠	٩٠	١٫٢٠	٢٤٠
عنب	١٠٠	٦٠	٧٥	١٫٢٥	١٢٥	٦٥	١٫٠٨	١٠٨
	١٠٠٠				١٢٢١			١١٦٣

الرقم القياسي لشهر يناير

$$\frac{\sum \left(\frac{س_1}{س_0} \times و \right)}{\sum و} \times ١٠٠ = \frac{١٢٢١}{١٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٢٫١٪$$

* إختفت سلعة التفاح في شهر فبراير ولذلك فقد استمر سعرها كما كان في الشهر السابق (١٠٠) وأجريت كافة الحسابات على ذلك.

وعلى ذلك يكون الرقم القياسي لشهر فبراير $\frac{١١٦٣}{١٠٠٠} \times ١٠٠ = ١١٦٫٣٪$

الحالة الثانية:
أما اذا استخدمنا الطريقة الأخرى وإستبعدنا سلعة التفاح في الشهر الذي اختفت فيه فسيكون على النحو التالي :

المادة	التثقيل و	س٠ ١٩٨٥	شهر يناير ١٩٩٠			شهر فبراير ١٩٩٠		
			س١	س١ / س٠	س١ / س٠ × و	س٢	س٢ / س٠	س٢ / س٠ × و
برتقال	٤٠٠	٥٠	٦٠	١٫٢٠	٤٨٠	٥٥	١٫١٠	٤٤٠
تفاح	٣٠٠	٨٠	١٠٠	١٫٢٥	٣٧٦			
موز	٢٠٠	٧٥	٩٠	١٫٢٠	٢٤٠	٩٠	١٫٢٠	٢٤٠
عنب	١٠٠	٦٠	٧٥	١٫٢٥	١٢٥	٦٥	١٫٠٨	١٠٨
	١٠٠٠				١٢٢١			٧٨٨

الرقم القياسي لشهر يناير $\frac{١٢٢١}{١٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٢٫١\%$

الرقم القياسي لشهر فبراير $\frac{٧٨٨}{٧٠٠} \times ١٠٠ = ١١٢٫٦\%$ حيث إستبعدت سلعة التفاح وأستبعد الوزن المقابل لها.

وكلتا الطريقتين تؤديان الى نتائج متقاربة وغاية الأمر اذا استخدمت أي من هذه الطرق يجب الاستمرار في استخدامها

أما اذا حدث وتغيرت سلع كثيرة أو ظهرت سلع كثيرة لم تكن موجودة في سنة الأساس فهذا يعني أن النمط الاستهلاكي قد تغير وأن الاوزان المستخدمة لم تعد ممثلة ويجب تجديدها وعادة يكون ذلك ايذانا بضرورة اجراء مسح جديد لنفقات ودخل الأسر نحصل بمقتضاه على النمط الجديد والهيكل الجديد للإنفاق وبالتالي أوزان جديدة.

ح : نشر الأرقام القياسية:

جرت العادة في اليمن على نشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الكتاب الإحصائي السنوي ولكن طالما أنه سيتم إعداد الأرقام القياسية شهريا بأساس متحرك فإنه من المقترح إعداد نشرة فصلية عن الأرقام القياسية يتم فيها نشر هذه البيانات حتى يمكن أن تعكس هذه الأرقام التغيرات في الأسعار وتحقق الفائدة المرجوة منها في مراقبة الأسعار وقياس مؤشرات التضخم شهريا بدلا من الإنتظار لمدة عام حتى يتم إصدار الكتاب الإحصائي السنوي الأمر الذي

يقلل أهمية الإستفادة من هذه البيانات ويقترح دعم الإدارة المسئولة عن تركيب الأرقام القياسية بجهاز كومبيوتر لتسهيل وتسريع إعداد هذه الأرقام في الوقت المناسب.

ثالثا: الأرقام القياسية لأسعار الجملة

إن إعداد أي رقم قياسي للأسعار سواء كانت جملة أو تجزئه أو مستهلكين يتطلب:

أ - أوزان ترجيحية للمجموعات السلعية التي سيشملها الرقم القياسي
ب - سلة للمفردات التي ستدخل ضمن مكونات الرقم القياسي وتقسيم هذه المفردات الى مجموعات متجانسة
ج - تحديد عدد من المصادر الإحصائية للحصول على بيانات الأسعار
د - تحديد مواصفات السلع الداخلة في سلة الرقم القياسي
هـ- تحديد النطاق الجغرافي لشمول الرقم
و- أسعار المفردات التي تتكون منها السلة في فترتي الأساس والمقارنة
ز- تحديد الصيغة الرياضية المستخدمة

تلك هي أهم الإحتياجات لتركيب أي رقم قياسي للأسعار ولا شك أن المطلب الأول وهو توفر الأوزان الترجيحية هو عنق الزجاجة في هذا السبيل فإدارة إحصاءات التجارة الداخلية لا يتوفر لديها أية معلومات عن حجم التجارة الداخلية سواء الجملة أو التجزئة فكل ما تقوم به الإدارة حاليا هو جمع أسعار الجملة وأسعار التجزئة ونشرها في النشرة الفصلية أو الكتاب السنوي . ولكن عدم توفر معلومات عن حجم التجارة الداخلية وتصنيفاتها تعتبر عائقا في طريق الحصول على أوزان ترجيحية لإعداد رقم قياسي لأسعار الجملة ولذلك فإن من المقترح إعداد مسح عن التجارة الداخلية يمكن أن يكون أساسا لإعداد وتركيب رقم قياسي لأسعار الجملة

ومع ذلك فإنه يمكن إجراء محاولة لإعداد أوزان ترجيحية للرقم القياسي لأسعار الجملة عن طريق التدفقات السلعية التي يمكن أن تمر من سوق الجملة وذلك عن طريق الحصول على توزيع لبيانات التجارة الخارجية حسب الإستخدام ونوع السلعة وكذلك الإنتاج المحلي موزعا حسب نوع المنتج ومن خلال هذه المعلومات يتم تقدير الجزء الذي يمر من هذه الموارد من خلال أ سواق الجملة بعد إستبعاد الجزء الذي يستهلك ذاتيا من الإنتاج وذلك الذي يستورد مباشرة لأغراض الإستهلاك الوسيط بمعرفة المنتجين . ثم بعد ذلك يتم تصنيف الجزء الذي يمر من خلال أسواق الجملة الى مجموعات سلعية وحساب الأوزان الترجيحية ثم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة كالمعتاد.

رابعا: برنامج المقارنات الدولية ICP

تم مناقشة الخطوات التي تمت في تنفيذ برنامج المقارنات الدولية والخطة التنفيذية التي سيتم بمقتضاها تنفيذ البرنامج في اليمن وإختيار مدينة صنعاء لتنفيذ هذا البرنامج

كما أشار السيد/ يحيى القيزل إلى أهمية الدعم الفني والمالي للجهاز المركزي للإحصاء لتنفيذ هذا البرنامج كما أشار الى أن الجهاز سبق أن حدد الأعباء المالية وأرسل رسالة بهذا المعنى وهي في حدود ثلاثة آلاف دولار.

وقد أوضح المستشار أنه سيتم إرسال كافة الوثائق والمطبوعات والتعليمات الخاصة بتنفيذ البرنامج في موعده وفق البرنامج السابق إقراره أثناء ندوة المقارنات الدولية التي عقدت في عمان في شهر يونيو ١٩٩٥.

خامسا - الندوات الوطنية المقترحة

١- ندوة مسح نفقات ودخل الأسر :

قام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء وتنفيذ مسح نفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٢ وقد تم تجهيز البيانات ونشر النتائج وقد أعرب الجهاز المركزي للإحصاء عن رغبته في عقد ندوة تحليلية لتقديم نتائج هذا الجهد الكبير إلى الدارسين ومستخدمي البيانات ومناقشة الدراسات التحليلية والنتائج التي يمكن إستخلاصها من هذا البحث في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية وقد أبدى الجهاز عن رغبته في عقد الندوة بالتعاون مع الإسكوا التي رحبت بهذا التعاون وأبدت دعمها الفني والمالي لعقد مثل هذه الندوة. وتم توقيع إتفاق بين الجهاز والإسكوا في ١٩٩٤/٤/١٤ بموجبه تقدم الإسكوا مبلغ ٢٠٠٠ دولار الى الجهاز لتغطية نفقات إعداد الدراسات والأوراق الفنية التي ستقدم إلى الندوة من قبل خبراء محليين إضافة الى خدمات الطباعة وإعداد التقرير النهائي للندوة الذي سينشر بالعربية والإنجليزية كعمل مشترك بين الإسكوا والجهاز ، وإضافة إلى ذلك فإنه في إطار هذا الإتفاق ستقدم الإسكوا الدعم الفني في إعداد وتنفيذ الندوة من خلال المستشارين الإقليميين الذين سيشاركون في الندوة ويقدمون أوراق تحليلية فيها.

ولقد تم مناقشة موضوع الندوة مع السيد/عبد ربه جرادة - رئيس الجهاز والسيد/يحي القيزل - الوكيل المساعد للجهاز وإقترح أن يتم عقد الندوة في النصف الأول من عام ١٩٩٦ ولما كان الإتفاق موقع في ١٩٩٤/٢/١٥ وقد مضى عليه أكثر من عام ولذلك فإنه يقترح أن يعد الجهاز المركزي للإحصاء رسالة الى الإسكوا بالموعد المقترح لعقد الندوة وبدء العمل بالإتفاق الموقع. ويعرب الجهاز في الرسالة عن رغبته في بدء عمليات الإعداد لعقد الندوة وتنفيذ الإتفاق.

وقد نوقشت الموضوعات التي ستشملها الأوراق التي ستقدم الى الندوة

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من الأوراق:

أولا: أوراق متعلقة بالمنهجية التي إستخدمت في إعداد وتنفيذ المسح وتشمل:
- تصميم وسحب العينة
- الإستمارات المستخدمة وتعليمات تنفيذ المسح
- أعمال وبرامج التدريب
- تخطيط وتنفيذ العمل الميداني
- المراجعة المكتبية وطرق إختبار دقة البيانات
- المعالجة الآلية للبيانات

ويتم إعداد هذه الأوراق بواسطة العاملين بالجهاز الذين شاركوا في تنفيذ المسح

ثانيا: أوراق تقييمية بهدف تقييم المنهجية التي إستخدمت في المسح والنتائج التي تم التوصل اليها

ويقترح أن يقوم بها خبراء متخصصون من الإسكوا أو من جامعة صنعاء

ثالثا: أوراق تحليلية بهدف الإستفادة من النتائج التي وفرها المسح في المجالات المختلفةويمكن أن تشمل:
- تحليلات الوقت والتكلفة
- دور المسح في توفير الإحتياجات التطبيقية لنظام الحسابات القومية
- تحليل أنماط الإنفاق ودراسة الظواهر المتعلقة به
- تحليل خصائص مجتمع العينة ومدى تطابقها مع خصائص المجتمع
- تحليل بيانات الإنفاق والدخل حسب فئات الدخل وفئات الإنفاق
- التغذية والحالة الصحية من خلال نتائج المسح
- إستقراء خط أو حد الفقر

والجدير بالإشارة إلى أن الإتفاق على الأوراق والخبراء الذين سيقومون بإعدادها وخاصة الأوراق التقييمية والتحليلية ستكون محل إتفاق بين الإسكوا والجهاز المركزي للإحصاء

٢- ندوة مسح القوى العاملة

تم تنفيذ مسح القوى العاملة في عام ١٩٩١ وصدرت النتائج الخاصة بالمسح ويرغب الجهاز المركزي للإحصاء في تقديم هذه النتائج إلى مستخدمي البيانات وهو يرغب في عقد ندوة محلية لمناقشة الدراسات التحليلية والنتائج التي يمكن الإستفادة منها من خلال هذا المسح ولذلك فإن الجهاز المركزي للإحصاء يبدي رغبته في أن تتعاون الإسكوا فنيا وماديا مع الجهاز في عقد هذه الندوة ويستهدف إعداد عدد من الأوراق الخاصة بمنهجية إجراء المسح وأوراق أخرى خاصة بالنتائج التحليلية لبيانات المسح وتقييمه.

وقد أوضح المستشار أنه سوف ينقل هذه الرغبة إلى الأمين التنفيذي للإسكوا وعلى الجهاز المركزي للإحصاء أن يعد رسالة إلى الإسكوا يشير فيها الى التعاون المستمر بين الإسكوا والجهاز ويعرب عن رغبته في عقد ندوة محلية مشتركة لدراسة نتائج المسح ويأمل أن تقدم الإسكوا دعمها لهذا المشروع ماديا وفنيا وعلى ضوء ذلك يتم مناقشة موعد الندوة والأوراق التي ستقدم فيها . ويمكن أن تتمحور حول الموضوعات الرئيسية التالية:

أ - أوراق خاصة بالمنهجية وتغطي موضوعات

- تصميم وسحب العينة
- النماذج والإستمارات الإحصائية المستخدمة وتعليمات تنفيذ المسح
- تخطيط وتنفيذ العمل الميداني
- المراجعة المكتبية
- المعالجة الآلية للبيانات
- الدروس والخبرات المستفادة من المسح

ب - أوراق تقييمية وتحليلية ويمكن أن تشمل الموضوعات التالية:

- تقييم المنهجية التي إستخدمت في المسح
- تحليل خصائص مجتمع العينة ومدى تطابقها مع خصائص المجتمع
- تحليل بيانات ونتائج القوى العاملة(نشاط/ جنس/ قطاع/ محافظات /مهن ..الخ)
- انتاجية العامل على مستوى النشاط والقطاع

أسماء السادة الذين تمت مقابلتهم
خلال المهمة

الجهاز المركزي للإحصاء:

الجهاز المركزي للإحصاء

١- السيد / عبد ربة جرادة	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء
٢- السيد/ يحيى القيزل	الوكيل المساعد
٣- السيد/ علي العسيلي	مدير عام الإحصاءات المالية والإقتصادية
٤- السيد/ يس الحمادي	مدير إدارة الإحصاءات المالية
٥- السيد/خالد طه محمود	مدير إدارة إحصاءات التجارة الداخلية

وإني أشكر لهم جميعا تعاونهم التام وحسن لقائهم وكرم ضيافتهم